بعد اخذ وعود واضحة منها بتبني القضايا العربية الرئيسية

الغانم: اتفاق عربي على دعم مرشحة واحدة لرئاسة «البرلماني الدولي»

- اشترطنا اعتماد اللغة العربية كلغة أساسية بالاتحاد والتركيز على القضية الفلسطينية
- أخذنا وعوداً قاطعة وكان اللقاء صريحاً ونتمنى أن تفوز المرشحة التي سندعمها نحن كمجموعة عربية
- ناقشنا البند الطارئ الخاص وتم اعتماد الصياغة التي قدمت في الأساس من البرلمان الكويتي

سانت بطرسبورغ - «كونا»: قال رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم أمس انه تم الاتفاق على دعم احدى مرشحات رئاسة الاتحاد البرلماني الدولي بعد اخذ وعود واضحة بشأن شروط المجموعة العربية وعلى رأسها ضرورة اعتماد اللغة العربية لغة أساسية بالاتحاد اضافة الى اهمية تبني الرئاسة المقبلة للقضايا العربية الرئيسية.

وقال الغانم في تصريح صحافي على هامش اعمال مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي الـ137 المنعقد في مدينة سانت بطرسبورغ الروسية ان التنسيق والترتيب لدعم احدى المرشحات للرئاسة تم بعد اجتماع جمعه ورئيس مجلس النواب المصري الدكتور علي عبدالعال نيابة عن المجموعة العربية مع مرشحتي المكسيك وأوروغواي.

واضاف ان شروط المجموعة العربية التي تم مناقشة المرشحتين بشأنها تتعلق باعتماد اللغة العربية كلغة أساسية بالاتحاد البرلماني الدولي وكذلك تبني كل القضايا العربية الرئيسية ابتداء من القضية الفلسطينية ومرورا بكل ما يهم البرلمانات العربية مضيفا «اخذنا وعود واضحة وكان اللقاء صريحا ونتمنى ان تفوز المرشحة التي سندعمها نحن كمجموعة عربية».

على صعيد آخر قال الغانم «تم الانتهاء اليوم من مناقشة البند الطارئ الذي تم إقراره بغالبية ساحقة وهو البند الخاص بالروهينغيا وتم اعتماد الصياغة التي قدمت في الأساس من البرلمان الكويتي وهذا حقيقة مبعث فخر لنا وللمجموعة الجيوسياسية العربية».

واشار الى ما تضمنته كلمات المجموعة العربية من مواضيع مرتبطة بالموضوع الاساسي للمؤتمر كانت لها تاثير كبير على الوفود المشاركة بالمؤتمر لافتا الى التوافد الكبير من قبل تلك الوفود الى الوفد الكويتي عقب كلمة دولة الكويت امام الجمعية العامة يوم امس.

واشاد الغانم بهذا الصدد بموقف الوفد البريطاني الذي ايد بكل قوة البند الطارئ المقدم من دولة الكويت ودول عربية اخرى لا سيما وانه لم يكن هناك ترتيب مسبق وانما هناك علاقات ممتازة بين البرلمانين الكويتي والبريطاني.

وقال بهذا الصدد ان «العلاقات المتميزة التي تربطنا بالبرلمانات المهمة بالتاكيد كان لها انعكاس على التصويت وهذا اعطى ثقة ايضا للمجموعة العربية بان اي تحرك مستقبلي منظم وبتوافق عربي او سلامي لابد ان ياتي ثماره ويؤثر بالآخرين حتى نضمن اغلبية لاقرار القرارات التي تنصفنا».

وردا على سؤال صحفي بشان وجود تنسيقات مع برلمانات دولية لاتخاذ اجراءات ضد الكنيست الاسرائيلي اعرب الغانم عن امله في ان يتم تعديل النظام الاساسي للاتحاد بحيث يشمل عقوبات على كل من يخالف مبادئ الإتحاد مبينا «هذا ما نتمناه وهذا ما نسعى له وسيتحقق وفق تكتيك معين ان شاء الله».

في سياق آخر وتعليقا على مشاركة طالبين من قسم العلوم السياسية بجامعة الكويت في فعاليات المؤتمر اكد الغانم ان وجود الطالبين للاطلاع على الانشطة التي تتم في هذا المؤتمر الحيوي يزيد من رصيدهما وتجاربهما مضيفا «نتمنى في يوم من الايام ان نجد احد الطلبة الذين نمنحهم هذه الفرصة للاحتكاك بالنواب واللجان والاطلاع على ما يحدث في مكاننا ويؤدون اداء افضل منا».

وفي ختام تصريحه اعرب الغانم عن شكره لاعضاء الوفد البرلماني الكويتي على مشاركتهم الفعالة باللجان وما بذلوه من جهد كبير خلال المؤتمر والى سفير دولة الكويت لدى روسيا عبدالعزيز العدواني على ما حظي به الوفد الكويتي من كرم الضيافة والحفاوة والاهتمام.

الغانم متحدثا لوسائل الإعلام

- نثمن الموقف البريطاني الذي ايد بكل قوة البند الطارئ المقدم من الكويت دون ترتيب مسبق
- العلاقات المتميزة التي تربطنا بالبرلمانات بالتأكيد كان لها انعكاس على التصويت واعطى ثقة لمجموعتنا

إشادات واسعة بكلمة رئيس مجلس الأمة أمام الجمعية العامة الـ 137 للاتحاد البرلماني الدولي

اشاد رئيس الوفد البرلماني التونسي لطفي النابلي أمس بكلمة رئيس مجلس الامة الكويتي مرزوق الغانم امام الجمعية العامة الـ 137 للاتحاد البرلماني الدولي المنعقد بمدينة "سانت بطرسبورغ" الروسية. وقال النابلي في تصريح لـ "كونا" ان "كلمة الغانم كانت غنية المضمون وواضحة عكست قضايا تمس مشاعر المواطن العربي ومواقفه من القضية الفلسطينية وادانة ممارسات الكيان الصهيوني".

واثنى على كلمة الغانم بالقول "عبرت عن مواقف المواطن الكويتي والعربي في كل مكان" معربا عن اعتزاز الوفد التونسي بالطرح الذي قدمه رئيس مجلس الامة الكويتي.

في السياق ذاته ذكر الدبلوماسي التونسي ان ردود فعل الوفود البرلمانية العربية والاسلامية والصديقة على الكلمة تميزت بالارتياح والدعم.

واضاف ان المواقف التي اعلنها الغانم "عبرت عن تضامن حقيقي مع الشعب الفلسطيني ورفض ممارسات الاحتلال الاسرائيلي ضدهم الامر الذي يأتي متناغما تماما مع مشاعر البرلمان التونسي المتضامن مع الفلسطينيين في نضالهم ضد الاحتلال والجدار العازل والاسرى وحقهم في تقرير المصير على اراضيهم". واكد النابلي ان البرلمانيين العرب "لا يقفون ضد اليهود بل ضد الكيان الصهيوني الذي يمارس سياسة الفصل العنصري ضد الشعب الفلسطيني وهو الامر المرفوض تماما والغير مسموح به".

من جانبه اشاد رئيس وفد المجلس الوطني الفلسطيني عزام الاحمد بكلمة الغانم امام الجمعية العامة الـ137 للاتحاد البرلماني الدولي المنعقدة في سانت بطرسبورغ في روسيا الاتحادية.

وقال الاحمد في تصريح لـ"كونا" ان كلمة الغانم امام المؤتمر تعبر عن ضمير الشعوب العربية جميعها وتسلط الضوء على جروح الشعب الفلسطيني امام برلمانات العالم قاطبة من اجل الاقرار بحقه في تقرير مصيره وانهاء الاحتلال الاسرائيلي واقامة دولة فلسطينية مستقلة.

واعرب الاحمد عن فخره بمستوى التنسيق الرفيع مع مجلس الامة الكويتي ورئيس المجلس مرزوق الغانم خاصة منذ ان طرح ضرورة معاقبة الكنيست الاسرائيلي الذي يسن سياسات وقوانين عنصرية تتناقض مع مبادئ واهداف الاتحاد البرلماني الدولي.

واوضح ان الجهد المتواصل الذي يقوم به الغانم سواء على الصعيد العربي والعالمي بدا يعطي ثماره معربا عن امله في ان تؤدي هذه الجهود خلال المؤتمرات القادمة الى فرض عقوبات على الكنيست الاسرائيلي بما في ذلك تجميد عضويته في الاتحاد.

واكد الاحمد اهمية الحضور الفلسطيني في اروقة المؤتمرات البرلمانية التي يشارك في اعمالها ما يزيد عن 168 دولة قائلا ان "الصوت الفلسطيني في المحافل البرلمانية الدولية مسموع ومؤثر ويحقق انجازات سياسية في اطار الدبلوماسية البرلمانية سواء عبر اللجان المختصة بالشرق الاوسط التي دانت سياسة الاستيطان ورفضته وتضامنت مع حقوق الاسرى الفلسطينيين والدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني وفقا لمواثيق جنيف.

واعرب عن اعتقاده بان هذه المقدمات ستؤدي في المحصلة النهائية الى اتخاذ اجراءات ضد اسرائيل ودفع حكومات العالم للاعتراف بدولة فلسطين.

وفي معرض حديثه عن المصالحة الفلسطينية اكد الاحمد ان قطار المصالحة يسير بوتيرة عالية لا رجوع عنها مدللا على ذلك بوصول وفد برئاسة رئيس هيئة المعابر الى قطاع غزة لاستلام المعابر خلال الايام القليلة القادمة.

ولفت الى ان جهود المصالحة هذه المرة تختلف عن سابقاتها مشيرا الى ان التفاعل الفلسطيني والعربي والدولي يشكل رافدا لدعم خطوات المصالحة وطي صفحة الانقسام. وشدد على ان المصالحة تسير قدما على طريق توحيد جهود الشعب الفلسطيني من اجل النضال لانهاء الاحتلال الاسرائيلي واقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية.

عزام الأحمد

لطفي النابلي

الجانبان أكدا أهمية التكامل في الأدوار المجتمعية

رئيس مجلس الأمة بالإنابة يستقبل وفد جمعية الإصلاح الاجتماعي

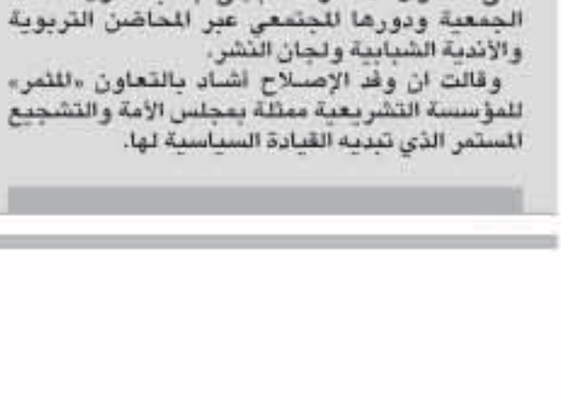
الكندري مستقبلا وفد «الاصلاح»

استقبل رئيس مجلس الأمة بالإنابة عيسى الكندري في مكتبه أمس وفد مجلس إدارة جمعية الإصلاح الاجتماعي المكون من رئيس مجلس الإدارة حمود الرومي ونائب الرئيس يوسف العبدالرحيم والأمين العام يعقوب الأنصاري ومدير إدارة النشاط الدعوي والتربوي محمد العمر ومشعل الزير.

الجانبان أكدا أهمية التكامل في الأدوار المجتمعية التي تبني الوطن وأن الجميع شركاء في تنمية الكويت الحبيبة.

وأضافت ان وفد الجمعية اطلع الكندري على أوضاع العمل الخيري الذي تفتخر الكويت بإنجازاته الشعبية والرسمية متمثلة بدور صاحب السمو الإنساني على مستوى الأمة والعالم إلى جانب تداول أنشطة الجمعية ودورها المجتمعي عبر المحاضن التربوية والأندية الشبابية ولجان النشر.

وقالت ان وفد الإصلاح أشاد بالتعاون «المثمر» للمؤسسة التشريعية ممثلة بمجلس الأمة والتشجيع المستمر الذي تبديه القيادة السياسية لها.

بعد استقبال اللجنة لشكاوى عديدة بشأن هضم حقوق الكثير من الشباب الذين تقدموا للتعيين في الوظيفة

«العرائض»: تقديم مقترح بقانون لوضع ضوابط موضوعية ثابتة لتعيين الباحثين القانونيين ووكلاء النيابة

أعلن رئيس لجنة العرائض والشكاوى حمدان العازمي عن تقديم اللجنة اقتراحا بقانون لتحديد معايير وشروط تعيينات الباحثين القانونيين ووكلاء النيابة.

وقال العازمي في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إن اللجنة استقبلت شكاوى عديدة بشأن هضم حقوق الكثير من الشباب الذين تقدموا للتعيين في وظيفة وكلاء نيابة حيث تم قبول أشخاص حاصلين على درجات أقل.

وبين ان الهدف من ذلك هو إرساء قواعد قانونية ثابتة لا تتغير بتغير المتقدمين، متمنيا من جميع النواب مساندة المقترح لمنع الغبن في التعيينات وهضم الحقوق إذا ما تم تعميم هذه الشروط على جميع الوزارات.

وجاء في التقرير الرابع عشر للجنة العرائض والشكاوى بشأن الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم (23) لسنة 1990 بشأن قانون تنظيم القضاء ما يأتي:

أحال رئيس مجلس الأمة الشكاوى أرقام (122 - 123 - 125 - 128) إلى لجنة العرائض والشكاوى لدراستها وتقديم تقرير بشأنها إلى المجلس الموقر.

ونظرا لوحدة موضوع الشكاوى المشار إليها فقد رأت اللجنة ضمها معا ليصدر فيها تقرير واحد وهي مقدمة من مجموعة من خريجي كلية الحقوق - جامعة الكويت عام 2016/2015 من الحاصلين على تقدير جيد جدا وممتاز أعربوا عن رغبتهم في شغل وظيفة باحث قانوني مبتدئ على إثر صدور إعلان بذلك من وزارة العدل من تاريخ 2016/8/7 الى تاريخ 2016/8/28، ثم تلاه إعلان آخر عن شغل هذه الوظيفة وتقديم المستندات المطلوبة لشغلها في الفترة من 2016/8/21 إلى 2016/9/29.

ويتضرر الشاكون من تغيير معدل القبول الذي كان مطلوبا في السنوات السابقة من 80 ٪ إلى 75 ٪ وكذلك شرط العمر 25 سنة الذي تم تغيير حد احتسابه من وقت تقديم الطلب في السنوات السابقة إلى وقت الحصول على المؤهل الدراسي لخريجي عام 2015 - 2016 ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل تم نشر إعلان آخر داخل الوزارة تم فيه استثناء خريجي عام 2015/2014 من الإعلانين السابقين ليسمح لهم بتقديم طلبات شغل وظيفة باحث قانوني مبتدئ في شهر ديسمبر 2016.

وأفادت الجهة الإدارية في ردها المكتوب على الشكاوى المذكورة بأن التعيين في وظيفة (باحث قانوني مبتدئ) المؤهلة لشغل وظيفة (وكيل نيابة ج) ما يختص به المجلس الأعلى للقضاء وفقا للمادة (17) من قانون تنظيم القضاء، الصادر بالمرسوم بالقانون رقم (23) لسنة 1990 وللمجلس الأعلى سلطة تقديرية في اختيار من يراه مناسبا لشغل هذه الوظيفة من بين المتقدمين لشغلها، ويؤكد المجلس الأعلى للقضاء صحة ما تم من إجراءات في شأن تعيين الباحثين القانونيين المبتدئين، وأثناء اجتماع اللجنة مع الشاكين أفاد ممثلو الجهة الإدارية بأن وزير العدل يناشد السادة النواب أعضاء اللجنة وضع اقتراح بقانون يتضمن ضوابط قانونية ثابتة لا تتغير من عام إلى آخر للتعيين في وظيفة باحث قانوني مبتدئ على نحو يكفل اختيار الكفاءات من المتقدمين لشغلها.

وبعد فحص اللجنة للشكاوى المذكورة خلصت إلى الآتي:

نظرا لعدم وجود ضوابط موضوعية ثابتة لقبول المتقدمين، وتفاوت شروط التعيين من سنة إلى أخرى، الأمر الذي نجم عنه قبول من هم أقل من الشاكين تقديرا في المؤهل الأكاديمي وأكبر سنا منهم، فقد استلزم الوضع معالجة هذا التفاوت وذلك بإرساء ضوابط موضوعية ثابتة تهدف إلى إعداد السلطة القضائية بذوي الكفاءات من الحاصلين على تقديرات أكاديمية مرتفعة، تنم عن قدرة على الفهم والتحصيل العلمي، الأمر الذي يؤتي ثماره في حسن أداء العدالة لتاشيدها.

وقد تبين للجنة أن موضوع هذه الشكاوى وإن كان قد عرض عليها كحالات فردية إلا انه في الحقيقة يعكس مشكلة عامة برزت إلى الواقع العملي نتيجة عدم وجود ضوابط ثابتة تعالج موضوعها، مما دفع اللجنة إلى أعمال صلاحيتها المخولة لها بموجب المادة (156) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة وأن تتقدم بهذا الاقتراح بقانون تعديلا لبعض أحكام المرسوم بالقانون رقم (23) لسنة 1990 بشأن تنظيم القضاء.

وتحقيقا لهذه الأهداف جاء التعديل ليكون على النحو الوارد في الاقتراح المقدم من اللجنة لوضع معايير موضوعية ثابتة تحقق الغايات المرجوة من التعديل.

حمدان العازمي

وبعد المناقشة وتبادل الآراء وافقت اللجنة بإجماع آراء الحاضرين من أعضائها على رفع اقتراح بقانون لتحقيق الغرض المشار إليه وذلك على النحو المبين بمرفقات هذا التعديل.

واللجنة تقدم تقريرها في هذا الشأن إلى المجلس الموقر، لاتخاذ ما يراه مناسبا بصدده.

ونص الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم (23) لسنة 1990 بشأن قانون تنظيم القضاء على ما يأتي:

مادة أولى:

يستبدل بنص الفقرة (هـ) من المادة (19) من المرسوم بالقانون رقم (23) لسنة 1990 بشأن تنظيم القضاء النص الآتي:

(هـ) أن يكون حاصلا على إجازة الحقوق أو الشريعة أو ما يعادلها من الإجازات العالية على ألا يقل المعدل الجامعي عن (2.67) نقطة من سلم الأربع نقاط، أو الحصول على معدل لا يقل عن (80 ٪) وفقا للنظام المئوي.

مادة ثانية:

يستبدل بنص الفقرة (3) من المادة (61) من القانون المشار إليه النص الآتي:

وتسري في شان أعضاء النيابة كافة شروط التعيين المقررة بالنسبة للقضاة المبينة في المادة (19) من هذا القانون على ألا تزيد سن المتقدم لشغل وظيفة باحث قانوني مبتدئ على (25) سنة ميلادية وقدت تقديم طلب شغل الوظيفة.

مادة ثالثة:

تضاف مادة جديدة برقم (17) مكررا من المرسوم بالقانون رقم (23) لسنة 1990 بشان تنظيم القضاء نصها الآتي:

يكون التعيين في وظيفة (باحث قانوني مبتدئ) عن طريق مسابقة متنوعة تحدد شروطها ونظامها بقرار من وزير العدل بعد موافقة المجلس الأعلى للقضاء بشرط ألا يزيد معدل المقابلة الشخصية للمتقدمين على 10 ٪ من المجموع العام لدرجات المسابقة.

مادة رابعة:

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

ونصت المذكرة الإيضاحية على ان مشروع الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم (23) لسنة 1990 بشان تنظيم القضاء رغبة في رفع مستوى الكفاءة في العمل بين الباحثين القانونيين المبتدئين، تمهيدا لشغل وظيفة وكيل نيابة (ج)، اشترط المشروع للتعيين في وظيفة باحث قانوني مبتدئ، الى جانب الحصول على إجازة الحقوق أو الشريعة أو ما يعادلها من الإجازات العالية - ألا يقل المعدل الجامعي لمن يتقدم لشغلها عن (2.67) نقطة من سلم الأربع نقاط، أو الحصول على معدل لا يقل عن (80 ٪) وفقا للنظام المئوي بالإضافة إلى اجتياز الامتحان المقرر لذلك وتحقيقا لذات الهدف نص المشروع في المادة الأولى على ألا يقل المعدل الجامعي عن (80 ٪) تحفيزا للمتقدمين لشغلها على تحصيل الدرجات العالية في دراستهم نظرا لما تتسم به طبيعة العمل القضائي من استنباط فكري وتحصيل للواقع والقانون بدقة وكفاءة واقتدار.

وقد روعي في ذلك أن استقلال القضاء والنيابة العامة - كجزء أصيل من السلطة القضائية - لا يكتمل في مضمونه الحقيقي ما لم يتوفر للقائمين بالوظائف القضائية.

ولا ريب أن التفوق العلمي مؤشر أساسي على قدرة المرشح للوظيفة القضائية للقيام بأعبائها، واتساقا مع تلك الرغبة تضمنت الفقرة (3) من المادة (61) من ذات القانون شرطا يتعلق بسن المتقدم لشغل وظيفة باحث قانوني مبتدئ وهو ألا يزيد سن المرشح لشغلها على 25 عاما، وذلك حتى تتاح فرصة الاستفادة مما يكتسبه المعين من خبرة قضائية متراكمة في التدرج بالوظائف القضائية ولأطول مدة ممكنة قبل بلوغ سن التقاعد.